# اتفاق «وقف العمليات القتالية» أطلق آلية عسكرية لتعاون روسي مع تحالف واشنطن ضد داعش و«النصرة» وغيرهما

**الوطن**

أطلق الاتفاق المشترك الروسي الأميركي بشأن وقف الأعمال القتالية العدائية في سورية، آلية جديدة روسية أميركية للتعاون العسكري بين القوات الروسية في سورية والتحالف الدولي الذي تقوده واشنطن، لن يقتصر فقط على تنظيم داعش الإرهابي بل سيتعداه إلى جبهة النصرة وغيرها من التنظيمات الإرهابية التي سيحددها مجلس الأمن الدولي. ولعل هذه الآلية هي ما دفعت الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى المبادرة بالإعلان عن التوصل إلى الاتفاق الروسي الأميركي بنفسه، ونشر الكرملين نص الاتفاق بخلاف واشنطن التي نشرت النص على موقع وزارة الخارجية الأميركية.

لا شك أن بوتين وجد في الاتفاق بداية تجسيد لرؤيته تشكيل جبهة موحدة للقضاء على الإرهاب من دول مركز بغداد للتنسيق الأمني (روسيا، إيران، سورية، العراق) والتحالف الدولي، والتي سبق لواشنطن أن رفضتها.

وبحسب النص الذي نشره الكرملين ونقله موقع «روسيا اليوم»، فقد أكدت روسيا وأميركا «بصفتهما رئيسين مشاركين للمجموعة الدولية لدعم سورية وسعياً لتحقيق تسوية سلمية للأزمة السورية» عزمهما التام على تقديم أقوى عون ممكن لوقف الأزمة في سورية وخلق الظروف لعملية انتقال سياسية ناجحة بقيادة السوريين أنفسهم وبدعم من الأمم المتحدة، وذلك لتأمين تطبيق تام لبيان ميونخ والقرار ٢٢٥٤، وإعلان فيينا لعام ٢٠١٥ وبيان جنيف لعام ٢٠١٢. وفي هذا الصدد تبنت الدولتان «شروط وقف الأعمال القتالية في سورية»، والتي تحمل اقتراح وقف الأعمال القتالية بدءاً من الساعة ٠٠:٠٠ (بتوقيت دمشق)، يوم السبت المقبل، وبينتا أن «وقف الأعمال القتالية لا ينطبق على تنظيم داعش وجبهة النصرة، وغيرها من المجموعات الإرهابية المحددة من مجلس الأمن». ودعت الدولتان جميع الأطراف المشاركة في الأعمال العسكرية في سورية، سواء ضمن القوات المسلحة أو المجموعات المسلحة، أن تبلغ إحدى الدولتين «عن التزامها بتطبيق وتبني شروط وقف الأعمال القتالية قبل نهاية يوم الجمعة المقبل.

وأبدت روسيا والولايات المتحدة استعدادهما من أجل القيام بعمل مشترك لتبادل المعلومات (مثل: البيانات الشاملة لتعيين حدود الأراضي التي تعمل ضمنها المجموعات التي أعلنت عن التزامها بتطبيق وتبني شروط وقف الأعمال القتالية وتعيين منسقين من كل جانب بهدف تأمين اتصال فعال). وحاولت الدولتان طمأنة المسلحين عبر التأكيد على استعداد موسكو وواشنطن «وضع الآليات الضرورية للحيلولة دون تعرض الأطراف المشاركة في وقف الأعمال القتالية، وكذلك غيرهم من المشاركين في وقف الأعمال القتالية، لهجمات القوات المسلحة الروسية والتحالف ضد داعش بقيادة الولايات المتحدة الأميركية والقوات الحكومية السورية المسلحة وغيرها من القوى الداعمة لها»، لكنه بين أن جميع الأعمال القتالية، بما في ذلك الضربات الجوية، التي تنفذها القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية والقوات المسلحة الروسية والتحالف ضد داعش والذي تترأسه الولايات المتحدة، ستستمر ضد تنظيم داعش و«جبهة النصرة» وغيرها من المنظمات التي حددها مجلس الأمن الدولي على أنها منظمات إرهابية».

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يعلن وقف العمليات القتالية العدائية في سورية (رويترز)

وتعهدت روسيا والولايات المتحدة بالعمل معاً وكذلك مع الأعضاء الآخرين لمجموعة عمل وقف الأعمال القتالية، على تعيين حدود الأراضي التي يسيطر عليها «تنظيم داعش» و«جبهة النصرة» وغيرها من المنظمات المحددة من مجلس الأمن الدولي على أنها إرهابية والمستثناة من وقف الأعمال القتالية.

وأعلنتا عن تشكيل مجموعة عمل لوقف «الأعمال القتالية تابعة للمجموعة الدولية لدعم سورية» برئاسة مشتركة من روسيا والولايات المتحدة وتتضمن مسؤولين سياسيين وعسكريين تابعين للرئيسين المشاركين والأعضاء الآخرين لمجموعة العمل، وبينتا أن أمانة هذه المجموعة سيتولاها مكتب المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا.

وحدد البيان مهمة المجموعة في تعيين حدود الأراضي التي يسيطر عليها داعش والنصرة وغيرهما من المنظمات التي حددها مجلس الأمن الدولي على أنها إرهابية، وتأمين اتصال بين جميع الأطراف بهدف دعم الالتزام بنظام وقف الأعمال القتالية ونزع فتيل التوتر على وجه السرعة؛ وحل الخلافات المتعلقة بالاتهامات بعدم الامتثال لنظام وقف الأعمال القتالية؛ وأخيراً، إبلاغ الوزراء أو المعينين من قبلهم حول الإخلال المستمر من أي طرف كان لنظام وقف الأعمال القتالية، وذلك لاتخاذ قرار حول الإجراءات المناسبة، بما في ذلك استثناء هذه الأطراف من دائرة المشاركين في الاتفاق حول وقف الأعمال القتالية وإلغاء أعمال الحماية بحقهم. كما أبدت موسكو وواشنطن استعدادهما لوضع آلية فعالة لدعم الالتزام ومراقبة تنفيذ نظام وقف الأعمال القتالية تشمل إنشاء خط اتصال ساخن، «وفي حال تطلب الأمر، مجموعة عمل لتبادل المعلومات المناسبة»، ودعتا إلى حل الخلافات الناجمة عن عدم الالتزام بالاتفاق، من خلال «الوسائل السلمية الممكنة قبل اللجوء لاستخدام القوة».

وفي البرتوكول الملحق بالاتفاق، وضع الجانبان «شروط وقف الأعمال القتالية»، والذي يجب أن يسري في سائر أراضي الدولة على جميع الأطراف المشاركة في الوقت الحاضر في الأعمال القتالية في سورية، سواء ضمن القوات المسلحة أو المجموعات المسلحة.

وأوضح الشروط المطلوبة من المجموعات المسلحة المعارضة وهي أن تؤكد لروسيا أو للولايات المتحدة، استعدادها للالتزام التام بالقرار ٢٢٥٤، بما في ذلك الاستعداد للمشاركة في عملية المفاوضات السياسية تحت إشراف الأمم المتحدة؛ ووقف تنفيذ الضربات بأي نوع من الأسلحة، بما في ذلك الصواريخ ومدافع الهاون والصواريخ الموجهة المضادة للدبابات ضد قوات الجمهورية العربية السورية المسلحة والقوى الداعمة لها؛ والامتناع عن كسب الأراضي والسعي لكسب الأراضي التي تشغلها الأطراف الأخرى المشاركة في وقف الأعمال القتالية؛ والسماح للمنظمات الإنسانية بوصول سريع وآمن وخال من العقبات ودائم إلى الأراضي الواقعة تحت سيطرة عملياتها، وكذلك تهيئة الظروف لإيصال المساعدات الإنسانية فوراً إلى جميع المحتاجين. وتسمح الشروط لتلك المجموعات بالاستخدام المتناسب للقوة في حالة الرد دفاعاً عن النفس (أي استخدام القوة بالحجم الضروري للحماية من التهديد المباشر).

وبين البرتوكول أن «الالتزامات المذكورة أعلاه يجب أن تنفذ من مجموعات المعارضة المسلحة ضمن شرط أن تؤكد قوات الجمهورية العربية السورية المسلحة وجميع القوى الداعمة لها أو المرتبطة بها، التزامها بشروط مشابهة لتلك المطلوبة من المجموعات المسلحة؛ باستثناء الالتزام بوقف تنفيذ الضربات بأي نوع من الأسلحة بما في ذلك القصف من القوات الجوية التابعة للجمهورية العربية السورية والقوات الفضائية الجوية التابعة لروسيا الاتحادية ضد مجموعات المعارضة المسلحة التي لم تعلن التزامها بالاتفاق إضافة إلى داعش والنصرة».

وطالب البرتوكول «جميع الأطراف» بالتعهد بـ«الالتزام بالشروط اللاحقة لإطلاق سراح المعتقلين بأسرع وقت، وخصوصاً النساء والأطفال»، وبين أن أي طرف له الحق في تبليغ مجموعة العمل عن معلومات حول خرق أو احتمال خرق نظام وقف الأعمال القتالية، من خلال التوجه إلى مكتب دي ميستورا.

وفي النهاية أكدت روسيا والولايات المتحدة، على أن عملية وقف الأعمال القتالية ستراقب بحيادية وشفافية وتحت تغطية إعلامية واسعة.

## الصين ترحب باتفاق وقف «العمليات القتالية العدائية» وواشنطن دعت الجميع للقبول به.. وأنقرة رحّبت لكنها «غير متفائلة».. وباريس ستكون «يقظة جداً»

**وكالات**

رحبت الصين بالاتفاق الروسي الأميركي المتعلق بوقف «العمليات القتالية العدائية» في سورية واعتبرت أنه «سيساعد لبلوغ اتفاق سياسي»، ورأت الجامعة العربية أن الحل السياسي «يبدأ من التوصل إلى وقف إطلاق النار»، على حين أعربت حكومة أردوغان عن عدم تفاؤلها حول تطبيق الاتفاق. وعلى حين دعت واشنطن، جميع الأطراف للقبول بالاتفاق، ذكرت فرنسا أنها ستكون «يقظة جداً» لمراقبة تنفيذه.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية هوا تشون ينغ، أمس، وفق ما نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء: «توصلت الولايات المتحدة الأميركية وروسيا إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. إنه مؤشر إلى أن جميع الأطراف تبذل جهودها لتطبيق ما يحظى بالإجماع. ونرحب به»، ورأت أنه، «سيساعد على تكثيف الجهود لبلوغ اتفاق سياسي»، وأكدت المتحدثة، أن بلادها «تشدد على ضرورة حل الأزمة السورية باستخدام الوسائل السياسية».

في الأثناء دعا وزير الخارجية الأميركي جون كيري، «جميع الأطراف إلى القبول بوقف إطلاق النار»، مضيفاً: إنه في حال الالتزام به فإنه «لن يؤدي إلى انخفاض أعمال العنف فقط، وإنما إلى الاستمرار في توصيل الإمدادات الإنسانية العاجلة إلى المناطق المحاصرة ودعم عملية التحول السياسي وإقامة حكومة تستجيب لرغبات السوريين»، وشدّد كيري على أن الاتفاق «يستند إلى التزام دبلوماسي من كثير من البلدان والجماعات». وفي الإطار ذاته، أفاد المتحدث باسم الخارجية الأميركية مارك تونر، وفق ما نقلت وكالة «الأناضول» التركية للأنباء عنه، بأن بلاده وجهت دعوة

المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية هوا تشون ينغ

إلى جميع الأطراف للالتزام بالاتفاق الذي أعلنته واشنطن وموسكو. وأضاف: إنهم وجهوا دعوة إلى تركيا لوقف قصفها المدفعي على مواقع تنظيم «ب ي د» (الذراع السوري لمنظمة «بي كا كا»). من جانبه، اعتبر الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، وفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، قبيل توجهه إلى العاصمة الروسية، «أن الحل السياسي للأزمة السورية يبدأ من التوصل إلى وقف إطلاق النار». وبخلاف المواقف السابقة، قال نائب رئيس الوزراء التركي نعمان كورتولموش أمام الصحفيين حسب وكالة «أ ف ب» للأنباء: «أرحب بهذه الهدنة لكنني لست متفائلاً جداً إزاء احترامها من كل الأطراف». وأبدى خصوصاً تحفظات حول استمرارية وقف إطلاق النار نظراً للشكوك حول مواصلة الضربات الجوية الروسية.

وأضاف: «نأمل ألا يحاول أحد القيام بضربات جوية وألا يقوم أحد بقتل مدنيين خلال فترة سريان وقف إطلاق النار. ونأمل أن تشارك كل المجموعات في سورية بما يشمل المعارضة المعتدلة في إعادة إعمار البلاد عند انتهاء المفاوضات».

من جهتها نقلت وكالة «رويترز» للأنباء عن قورتولموش: «إن أنقرة ترحب بخطط وقف القتال في سورية لكنها ليست متفائلة بأن تتمخض المحادثات بشأن الانتقال السياسي عن نتيجة إيجابية». وأضاف: إن «هدنة وقف إطلاق النار المذكور، لا تشبه مثيلاتها في السابق، ونأمل أن يكون قابلاً للتطبيق».

وقبل ذلك، قال رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو، وفق ما نقلت «الأناضول»: إن «المرحلة القادمة، ستكون اختبارًا لجدية روسيا والنظام السوري، في تطبيق وقف إطلاق النار». من جهتها، أعلنت فرنسا ليل الثلاثاء، وفق ما نقلت مواقع إلكترونية معارضة، أنها ستكون «يقظة جداً» لكي يُطبق وقف إطلاق النار في سورية. وقال وزير الخارجية مارك إيرولت: «تم التوصل إلى اتفاق، نقوم حالياً بدرس تفاصيله، من الضروري الإسراع في تنفيذه، وسنكون يقظين جداً لتنفيذه بحسن نية من كل الأطراف المعنيين».

## «معارضة الرياض» اشترطت تلبية مطالبها.. و«التنسيق» أيدته: يفتح أجواء أوسع للعملية التفاوضية
# سورية تعلن قبولها اتفاق «وقف الأعمال القتالية» وتشدد على أهمية ضبط الحدود

**الوطن– وكالات**

أعلنت دمشق قبولها باتفاق «وقف الأعمال القتالية» في البلاد وعلى أساس استمرار الجهود العسكرية بمكافحة الإرهاب ضد تنظيمي داعش وجبهة النصرة والتنظيمات الإرهابية الأخرى المرتبطة بها وبتنظيم القاعدة وفقاً للإعلان الروسي الأميركي، مؤكدة استعدادها لاستمرار التنسيق مع الجانب الروسي لتحديد المناطق والمجموعات المسلحة التي سيشملها هذا الوقف طيلة مدة سريانه.

كما أعلنت «الهيئة العليا للمفاوضات» المنبثقة عن اجتماع الرياض للمعارضة موافقتها على «وقف الأعمال العدائية» في سورية بشرط «تلبية مطالبها الرئيسية»، فيما أيدت هيئات وتيارات معارضة أخرى الاتفاق الروسي– الأميركي.

وأعلنت روسيا والولايات المتحدة مساء الاثنين في بيان مشترك أن اتفاقاً لوقف العمليات القتالية العدائية سيدخل حيز التنفيذ في سورية في ٢٧ شباط الجاري اعتباراً من منتصف ليل الجمعة– السبت بتوقيت دمشق. ولن يشمل الاتفاق تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية وجبهة النصرة ذراع تنظيم القاعدة الإرهابي في سورية وبقية المنظمات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن، وفق البيان المشترك.

وصرح مصدر مسؤول في وزارة الخارجية والمغتربين بحسب وكالة «سانا» للأنباء: «تعلن الجمهورية العربية السورية عن قبولها بوقف الأعمال القتالية وعلى أساس استمرار الجهود العسكرية بمكافحة الإرهاب ضد «داعش» و«جبهة النصرة» والتنظيمات الإرهابية الأخرى المرتبطة بها وبتنظيم القاعدة وفقا للإعلان الروسي الأميركي». وأضاف المصدر: إنه «ولضمان نجاح تنفيذ وقف الأعمال القتالية في الموعد المحدد في يوم السبت ٢٠١٦/٢/٢٧ تؤكد الحكومة السورية استعدادها لاستمرار التنسيق مع الجانب الروسي لتحديد المناطق والمجموعات المسلحة التي سيشملها هذا الوقف طيلة مدة سريانه».

وأشار المصدر إلى أن الحكومة السورية «تشدد على أهمية ضبط الحدود ووقف الدعم الذي تقدمه بعض الدول إلى المجموعات المسلحة ومنع هذه التنظيمات من تعزيز قدراتها أو تغيير مواقعها وذلك تفاديا لما قد يؤدي لتقويض هذا الاتفاق».

وأكد المصدر أن الحكومة السورية تتمسك بحق قواتها المسلحة بالرد على أي خرق تقوم به هذه المجموعات ضد المواطنين السوريين أو ضد قواتها المسلحة.

وأضاف المصدر: إن الحكومة السورية وعبر موافقتها على وقف الأعمال القتالية تؤكد حرصها على وقف سفك الدم السوري وإعادة الأمن والاستقرار تنفيذا للإرادة الشعبية للسوريين في وحدة سورية أرضا وشعبا والتي من أجلها كانت تضحيات الشهداء مدنيين وعسكريين.

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال المنسق العام لـ«هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» حسن عبد العظيم: «هذه خطوة نؤيدها بقوة»، مضيفاً: «هيئة التنسيق بالأصل ضد العنف والتطرف وإطلاق النار والعسكرة، بالتالي نحن هذه الخطوة نؤيدها بقوة ومعظم قوى المعارضة من حلفائنا تؤيد هذه الخطوة».

وحول مدى إمكانية نجاح الاتفاق على الأرض، قال عبد العظيم: «يبدو أن الاتفاق الروسي الأميركي وضع كافة الاحتمالات، فهم حددوا المناطق التي يتواجد فيها قوى إرهابية، والمناطق التي يتواجد فيها معارضة مسلحة معتدلة لكن لها علاقة مع «النصرة» أو أطراف متشددة أو لها برامج إرهابية، وأيضاً اتفاق على رصد تحركات لآليات أو سيارات قد تحمل أسلحة أو مسلحين من دول مجاورة وقصفها سواء من «التحالف الدولي» أو «الطائرات الروسية».

وبعد أن رأى عبد العظيم أنه «سيحصل بعض الأخطاء»، قال «لكن هذه خطوة قد لا تؤدي إلى وقف كامل لإطلاق النار ولكن تخفض مستواه لدرجة كبيرة»، و«تفتح أجواء أوسع وأكبر للعملية التفاوضية».

ورحبت «هيئة العمل الوطني الديمقراطي» المعارضة في بيان لها نشرته في صفحتها على موقع «فيسبوك» بالاتفاق الروسي الأميركي على اعتباره خطوة إيجابية على طريق الدفع بالوصول إلى تسوية سياسية.

من جانبها، قالت «الهيئة العليا للمفاوضات» في بيان صدر عقب اجتماعها في السعودية في وقت متأخر من الاثنين: إنها تعلن قبولها للمساعي الدولية لوقف الأعمال العدائية في سورية.

وأضافت: إن قبولها للهدنة مشروط بإنهاء الحكومة السورية حصار ١٨ منطقة خاضعة لسيطرة المعارضة، وإطلاق سراح المعتقلين، ووقف القصف الجوي والمدفعي.

من جهته قال القيادي في ميليشيا «جيش الإسلام» محمد علوش «كبير المفاوضين» في وفد المعارضة المفاوض في تصريح نقلته مواقع معارضة: لدينا ثلاثة شروط على عملية وقف إطلاق النار، وهي أن يشمل جميع الأطراف، وأن يكون هناك ضمانات دولية للتنفيذ، وأن يكون أولها توقف القصف وقصف الطيران الروسي، وتنفيذ جميع الإجراءات الإنسانية في البندين ١٢ و١٣ من قرار مجلس الأمن الخاص في سورية. وعن إمكانية وقف إطلاق النار، أشار علوش إلى أن وقف إطلاق النار عملية سياسية، تبدأ برحيل (الرئيس) بشار الأسد وبداية المرحلة الانتقالية بعد تشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات.

وأكد علوش أن موعد الخامس والعشرين من شباط لانطلاق الجولة الثانية من المفاوضات في جنيف ألغي.

## المحيسني يحض العلماء على السفر إلى الشام «لتعليم أهلها أحكام دينهم..!»

حض شرعي تحالف «جيش الفتح» السعودي عبد الله المحيسني «العلماء وطلبة العلم» على السفر إلى سورية من أجل «الجهاد» هناك، داعياً إياهم للوجود بين أهل الشام لأنهم «بحاجة إلى من يعلمهم كثيراً من أحكام دينهم»..!

وخص المحيسني «العلماء» بسلسلة من التغريدات نشرها على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، خاطبهم فيها، قائلاً: «بوجودكم في الشام يجتمع الناس، وتتفق الفصائل، ويقل الخلاف، وينتشر العلم، ويختفي الشرك، وتنحصر البدع، وتنتشر السنن وتتجدد روح الجهاد، ويغتاظ العدو».

وحذر من توافد «الطامعين» على الشام و«غياب» العلماء عنها. وشدد على أن الشام تحتاج إلى أولئك العلماء كي يقوموا بـ«الأدوار نفسها التي كان يقوم بها علماء الأمة في الغزوات عبر التاريخ الإسلامي»، وخاطبهم متسائلاً: «كيف تطالبون أهل الشام بالجهاد والصبر والثبات وأنتم لا تشاركونهم في جهادهم وثباتهم؟ فهم يظنون بأنه لو كان خيراً لسبقتموهم إليه». وأشاد بتأثير العلماء «الكبير» على المسلحين، لكنه اعتبر أن وجود هؤلاء العلماء بين المسلحين، «له أعظم الأثر وأشد تثبيتاً.. الشام اليوم تناديكم، ونحن بدورنا نبلغكم معذرة إلى ربكم».

واعتبر شرعي «جيش الفتح» الذي تشكل في ربيع العام الماضي من تحالف جبهة النصرة وحركة أحرار الشام الإسلامية وعدد من التنظيمات السلفية المتشددة، أن «أهل الشام بحاجة إلى من يعلمهم كثيراً من أحكام دينهم»!، ورأى أن «المجاهدين بحاجة لمن يثبتهم ويرفع من هممهم في الميدان»، وتساءل «فإن لم يكن العلماء وطلاب العلم فمن؟»، وختم قائلاً: لإن أكبر سؤال في الثورة السورية اليوم هو «أين هم العلماء؟»، الذين حملهم مسؤولية التفرقة والخلافات.

# رئيس محطة «السي آي إيه» السابق في اسطنبول: على أردوغان العودة عن سياساته الإقليمية.. والرئيس الأسد لن يسقط

**الوطن**

قدم المسؤول الأميركي الاستخباراتي السابق غراهام فوللر جردة حساب قاسية للسياسة الخارجية التي اتبعها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، خلال السنوات الماضية وبالذات حيال سورية. ودعا أنقرة إلى الإقرار بفشلها في سورية الذي دمر سياستها الخارجية، وإحداث ما يشبه انقلاباً كاملاً في إستراتيجيتها الإقليمية الحالية، للخروج من «الحفرة العميقة» التي حفرتها لنفسها، ينطلق من حقيقة أن الرئيس بشار الأسد لن يسقط.

وأكد أن سياسة الأتراك في سورية أضرت بالعلاقات مع الدول المهمة بالنسبة لتركيا، وحذرهم من عقد «تحالف خطير ومشبوه ولا مستقبل» له مع السعودية، منبهاً إلى أنها خرجت «خاسرة» من التوتر مع روسيا على خلفية إسقاط المقاتلة الروسية «سو ٢٤» فوق الأجواء السورية في تشرين الثاني الماضي.

وفوللر هو الرئيس السابق لمحطة وكالة المخابرات المركزية «سي. آي. إيه» في اسطنبول، وتدرج في المناصب داخل الوكالة حتى تسلم منصب نائب رئيسها. وهو أحد أهم المنظرين لصعود تيار الإسلام السياسي إلى الحكم في العالم العربي والإسلامي الأوسع، كما نظر لتجربة الإسلام المعتدل في تركيا وروج لها منذ تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة.

وكتب فوللر مقالاً بعنوان: «كيف يمكن لتركيا أن تتغلب على تخبط سياستها الخارجية»، متسائلاً: «ما الخطأ الذي حدث؟ وكيف يمكن لأنقرة أن تخرج من الحفرة العميقة التي حفرتها لنفسها؟»، وأجاب: «على أردوغان و(رئيس الوزراء التركي أحمد) داوود أوغلو العودة إلى المبادئ الناجحة الأصلية التي اتخذاها قبل عقد، وتخلوا عنها الآن بشكل متهور».

واعتبر فوللر في المقال الذي نشره موقع «زمان الوصل» المعارض، أن العامل الأكثر تدميراً لسياسة تركيا الخارجية كان موقفها من سورية، حيث فاقم أردوغان «المشكلة بشكل كبير، وشجع العناصر الجهادية المتطرفة على القتال في سورية، وساعد في إثارة المشاعر الطائفية، وأساء التعامل مع الأكراد السوريين»، مبيناً أن هذه «السياسات (أضرت) بالعلاقات مع الدول المهمة بالنسبة لتركيا، أي إيران والعراق وروسيا والصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجتمعات الكردية، فضلاً عن العلاقات مع سورية نفسها».

ورأى المسؤول الأمني السابق أن أنقرة عقدت تحالفاً مشبوهاً وخطيراً، وبلا مستقبل، مع السعودية، وزجت نفسها في مواجهة مؤذية مع روسيا، كانت تركيا هي الخاسر فيها. وقدم وصفة لأنقرة كي تخرج من ورطة سياستها «المتخبطة». ودعا تركيا أولاً إلى «الإقرار بحقيقة أن الرئيس الأسد لن يسقط في أي وقت قريب.. وأن تتخلى عن جهودها المتكررة للإطاحة به»، مبيناً أن «روسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين ومصر

غراهام فوللر

حتى أعداداً كبيرة من السوريين يعتقدون الآن بصحة المبدأ الذي يقول إن ما قد يأتي بعد (الرئيس) الأسد من المحتمل أن يكون أسوأ بكثير من (الرئيس) الأسد»، وشدد على أن «تركيا ليس لديها سوى القليل لتكسبه والكثير لتخسره في حال استمرار هذا الصراع العقيم».

كما طالب تركيا بـ«العمل مع القوى الكبرى للتوصل إلى حل سلمي في سورية، أي العمل مع الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي، ورفض وجهة نظر السعودية السخيفة التي ترى إمكانية استيلاء جيش «سني» على دمشق». وشدد على ضرورة أن تعود أنقرة إلى سياستها السابقة بخصوص الصراع الطائفي في المنطقة، عبر التزام الحياد بين السنة والشيعة. وبينما طالبها بـ«تحسين علاقاتها مع إيران»، التي تضررت بشكل جسيم، دعا فوللر أنقرة إلى «الابتعاد عن بناء علاقات إستراتيجية مع السعودية» التي وصفها بـ«الرافضة لكل ما تدعو إليه تركيا من قيم الإسلام المعتدل والتسامح الديني والعرقي واللاطائفية وعدم التدخل والديمقراطية، وأسواق العولمة والجاذبية الثقافية والقوة الناعمة» محذراً من أن الرياض تسعى فقط إلى جعل أنقرة تبدو «بطلاً سنياً وحليفاً ضد (الرئيس) الأسد وإيران». وشدد على ضرورة أن تعطي أنقرة «الأولوية لإعادة تحسين علاقاتها مع روسيا، والكف عن محاولة جر حلف شمال الأطلسي «الناتو» إلى مواجهات غير حكيمة مع روسيا»، وصارح الأتراك قائلاً: «الحقيقة هي أن دخول موسكو في المعادلة السورية حيّد كل خيارات أنقرة وقيّد حرية عملها في سورية. أنقرة لا تستطيع أن تهزم روسيا دبلوماسياً. وعلاوة على ذلك، فإن موسكو تتمتع بوضع جيد يؤهلها للتوصل إلى تسوية سياسية في سورية».

وحذر من انزلاق تركيا في «حرب شاملة» ضد الأكراد في المنطقة، ودعاها إلى تكريس الأولوية لتوطيد العلاقات مع جميع العناصر الكردية في الشرق الأوسط. وأشار في النهاية إلى ضرورة تعاون أنقرة مع واشنطن، معتبراً أن الأمر يتعلق بأردوغان وبحسن وحكمة تصرفه، وتجنب التضحية بالمصالح التركية أمام «مصالح شخصية ومتهورة».

## عبد الله الثاني وأوباما يبحثان اليوم مساعي حل الأزمة السورية

توجه ملك الأردن الملك عبد الله الثاني أمس إلى الولايات المتحدة حيث سيلتقي الرئيس الأميركي باراك أوباما اليوم ويبحث معه مساعي حل الأزمة السورية وعملية السلام المجمدة بين إسرائيل والفلسطينيين.

وبحسب بيان صادر عن الديوان الملكي فإن عبد الله الثاني غادر المملكة متوجها إلى الولايات المتحدة «في زيارة عمل، يعقد خلالها في البيت الأبيض الأربعاء، لقاء قمة مع الرئيس باراك أوباما».

وأضاف البيان: إن المباحثات بين الجانبين ستشمل «آخر التطورات في مساعي حل الأزمة السورية، وسبل إنهاء الجمود في عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل وإحراز تقدم على أساس حل الدولتين».

كما سيبحث عبد الله الثاني والرئيس الأميركي «الجهود المبذولة إقليمياً ودولياً لمحاربة التطرف والإرهاب وعصاباته»، بحسب البيان.

ويأتي هذا اللقاء بعد أيام على زيارة وزير الخارجية الأميركي جون كيري إلى عمان التي أعلن منها قرب التوصل إلى وقف الأعمال العدائية في سورية.

وكان ملك الأردن، أحد أبرز حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، زار واشنطن الشهر الماضي والتقى الرئيس الأميركي لفترة قصيرة في قاعدة اندروز العسكرية الجوية القريبة من واشنطن.

أ ف ب